الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
MINISTERE DE L'AGRICULTURE DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

CABINET

CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الـديـوان

خلية الإعلام و الاتصال

Synthèse de presse

ملخص الصحـــافة

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

مدير ديوان الأراضي الفلاحية أكد على تقدم مهم في الملف

استرجاع 85 ألف هكتار من الأراضي غير المستغلة

● أكد المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، محمد أمزيان لعناصري: أن عملية تطهير واسترجاع العقار الفلاحي الممنوح من طرف الدولة في إطار القانون 10-03 بلغت مراحل "جد متقدمة"، حيث تم استرجاع 85 ألف هكتار من الأراضي غير المستغلة، في حين أحصى الديوان 142 ألف ملف لمستغلي أراضي دون سندات.

وأضاف لعناصري أن عملية تطهير واسترجاع العقار الفلاحي الممنوح في إطار القانون 10-03 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والذي نص على تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز، بلغت مراحل "جد متقدمة"، وسيتم طي الملف نهائيا قبل نهاية 2025 تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

وصرح ذات المسؤول لوكالة الأنباء الجزائرية بأنه تم استرجاع إلى يومنا هذا أكثر من 85 ألف هكتار من الأراضي غير المستغلة والتي سيعاد توزيعها في إطار الامتياز، مؤكدا أن هذه العملية جاءت بناء على نتائج المعاينة الميدانية من طرف اللجان الولائية للمراقبة ومتابعة إنجاز المشاريع الفلاحية، والتي تضم عددا من المصالح على غرار الديوان ومديريات المصالح الفلاحية والبلديات.

وجاء قرار إلغاء استفادة الممنين من هذه الأراضي؛ بعد تلقيهم إعذارات في هذا الشأن، حيث امتثل العديد من الفلاحين وقاموا بالالتزام ببنود دفتر الشروط، فيما تم فسخ 1531 عقد امتياز فلاحي، حسب المسؤول الذي أشار إلى أنه سيتم منح العقار

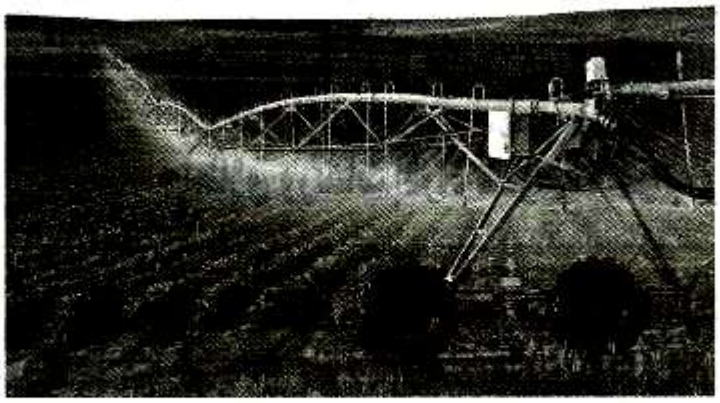

المسترجع لمستثمرين أكثر جدية. أما بخصوص الملفات العالقة المعنية بالتسوية في ظل الصيغ السابقة في إطار المرسوم التنفيذي 24-55 المعدل والمتمم للمرسوم 432-21، أوضح مدير ديوان الأراضي الفلاحية أنها بلغت أكثر من 33 ألف ملف، بمساحة إجمالية قدرت بأكثر من 642 ألف هكتار على مستوى 32 ولاية، مشيرا إلى أنه تمت دراسة 98 بالمائة من مجمل الملفات العالقة، وبعد دراسة هذه الملفات تم إلى غاية اليوم منح أكثر من 1300 شهادة تأهيل لمساحة إجمالية تقدر بـ141 ألف هكتار، وهي شهادات يمنحها الديوان بعد تسوية الوضعية في انتظار الحصول على عقد امتياز.

وفي حديثه عن الأراضي الفلاحية المستغلة دون سندات أفاد لعناصري بأن الديوان أحصى ما يقارب 142 ألف ملف قابل للتسوية لمستغلي هذه الأراضي، في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 750 والمتعلق بتطهير العقار الفلاحي، وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ سنة 2022 الذي نظم عملية تسوية المستغلين بدون سندات في إطار مطابقة الأراضي الفلاحية.

وتبعا لذلك، تم لحد الآن تحرير أكثر من 11 ألف محضر إيجابي لفائدة أصحاب الملفات المودعة وكذا 11 ألف محضر "سلبي" لأسباب مختلفة؛ بعد القيام بأكثر من 52 ألف معاينة ميدانية من طرف اللجان الولائية المختصة، واستفاد 188320 فلاحا من عقود الامتياز الفلاحي، بنسبة 98 بالمائة من مجمل المعنيين بعملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز، بمساحة تقدر بأكثر من 2.1 مليون هكتار عبر الوطن.

وبالمناسبة، أكد المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية أن هذه النتائج الإيجابية المحققة جاءت بفضل التنسيق الدائم ضمن عمل اللجان التقنية لترقية الاستثمار الفلاحي مع الولاة ومصالح أملاك الدولة عبر مختلف الولايات.

وذكر بأن السنة الماضية عرفت تنصيب 51 لجنة تعنى بدراسة مختلف صيغ الاستثمار الفلاحي واقتراح الحلول للوضعيات محل نزاع، وسيتم قبل نهاية جانفي الجاري، استكمال تنصيب اللجنة التقنية الأخيرة بولاية برج باجي مختار، حيث يترأس هذه اللجان المدير العام للديوان، وتضم الممثلين الولائيين لكل من المصالح الفلاحية، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، مسح الأراضي والحفظ العقاري، الموارد المائية وكذا المسيرين الولائيين لأملاك الدولة.

رشيدة ديوب

الشعب
يومية وطنية اخبارية تاسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 04

رئيس الجمهورية يؤكّد ضرورة الوفرة خلال الشّهر الفضيل

رمضان بلا ندرة ولا مضاربة..أولوية الأولويات

■ أقصى العقوبات القانونية ضد كل من يحاول التّلاعب بأقوات الجزائريّين

أسدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه الاثنين، تعليمات أكد فيها على ضرورة التحلي باليقظة إزاء محاولات المساس بالوفرة في الأسواق خلال رمضان المقبل.وجاء في بيان لمجلس الوزراء، أنّ رئيس الجمهورية وبعد الاستماع لعرض وزاري مشترك حول التدابير والترتيبات المقررة تحسبا لشهر رمضان الفضيل، أكد على "ضرورة التحلي بالحذر واليقظة إزاء محاولات المساس بنظام الوفرة في الأسواق". كما وجّه بـ "تحيين وتكثيف أنظمة الرّقابة، مع مواصلة مكافحة المضاربة بتسليط أقصى العقوبات ضد كل محاولات ممارستها"، توجيهات تكتسي بالغ الأهمية وفق ما أكده خبراء لـ "الشعب".

إنزال كبير للمواد الزّراعية بأسعار منخفضة يتطلّب حمايتها

تفعيل نظام الرّقابة المُبكرة قبيل حلول شهر الرحمة

■ مالكي لـ "الشعب": تشكيل لجان مختلطة بكل الولايات لمتابعة تموين الأسواق

شدّد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على حماية نظام الوفرة في المنتجات الفلاحية والسلع الغذائية بالأسواق الوطنية خلال شهر رمضان الفضيل المرتقب حلوله في غضون ستة أسابيع، من خلال القيام بحملات رقابية مبكرة عبر ولايات الوطن لمتابعة وضعية التسويق التي تشهد إنزالا كبيرا للمواد الزراعية على وجه الخصوص بأسعار مناسبة ومنخفضة.

سفيان حشيقة

أسدى رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد أمس الأوّل، توجيهات وأوامر وتعليمات تخص التدابير والترتيبات المتعلقة بشهر رمضان الفضيل، تتضمّن ضرورة التحلي بالحذر واليقظة إزاء محاولات المساس بنظام الوفرة في الأسواق الوطنية، وتحيين وتكثيف أنظمة الرقابة، مع مواصلة مكافحة المضاربة بتسليط أقصى العقوبات القانونية ضد كل محاولات ممارستها.

وفي هذا الشأن، قال الباحث المختص في الشأن الاقتصادي فريد مالكي، إنّ رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون وضع ضمن أولوياته المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين، وذلك بالعمل على عدم المساس بالوفرة الحاصلة في السلع، والتنازل عن حقوق ضريبية لفائدة المواطن، في إطار تحقيق الأمن الغذائي بما يضمن حياة كريمة للشاكلة.

وأكّد مالكي في تصريحه لـ "الشعب"، أنّه مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك، يُلاحظ وجود وفرة كبيرة في المنتجات الإستراتيجية المختلفة، وللمحافظة على الوضعية يتعين تشكيل لجان مختلطة على مستوى كل دوائر ولايات الوطن، تكون مهمتها متابعة عملية تموين الأسواق المحلية والوطنية بالمواد الأساسية واسعة الاستهلاك مثل المواد الفلاحية والغذائية ومراقبة أسعارهما، بهدف ضمان استمرار وفرتها أثناء كل فترة الصيام وما بعدها.

كما أشار المختص إلى ضرورة مراقبة الكميات المستوردة من السلع، خاصة اللحوم الحمراء والبيضاء من طرف المتعاملين الاقتصاديين، ورصد وحماية أسعارها على مستوى كل الدوائر والبلديات، والوقوف على وتيرة سير مختلف القطاعات المحلية الفاعلة، وتتبُّع عملية تموين الأسواق بالمواد الأساسية واسعة الاستهلاك.

وتابع المصدر ذاته: "يُشكّل ملف الأمن الغذائي أولوية قصوى لدى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حيث وجّهه ودفعه نحو العمل على مسارات متوازية لتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي، من خلال إطلاق سياسات زراعية كبرى، وإطلاق مشروعات استثمارية عملاقة لتوفير السلع الفلاحية والغذائية وزيادة الإنتاج الوطني، فضلاً عن تفعيل المزيد من أدوات وآليات الرقابة وضبط الأسواق بصرامة لمنع أي مظاهر احتكارية مثلما أكّده رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء الأخير".

بالتوازي مع ذلك، تسعى الدولة إلى توفير احتياطات تخزينية إستراتيجية هامة من السلع الأساسية، وحمايتها وصونها وفق المعايير الدولية المعمول بها، وتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري ومرونته في مواجهة التداعيات المترتّبة على الأزمات والمتغيرات السياسية والاقتصادية في الإقليم والعالم، وهو ما بات محل تقدير وإشادة من مختلف المؤسسات الدولية المالية المعنية. يذكر الباحث المختص في الشّأن الاقتصادي فريد مالكي.

ومن جانبه، أوضح أستاذ العلوم الزراعية بجامعة قاصدي مرباح في ولاية ورقلة، البروفيسور عبد الباسط بومادة، أنّ شهر رمضان الفضيل يعد فرصة لتعزيز قيم التكافل والتضامن الاجتماعي، حيث يتزايد فيه الطلب على المواد الغذائية بشكل ملحوظ وخاصة المنتجات الفلاحية.

وأبرز بومادة في حديث مع "الشعب"، أنّ شهر رمضان يمثّل فرصة لتعزيز التعاون بين الجهات والسلطات المعنية بحماية الأسواق والمنتجين، سواء كانوا فلاحين أو مستثمرين أو مؤسسات إنتاجية خاصة وحكومية، لضمان وفرة المنتجات واستقرار أسعارها على المدى الطويل.

وأضاف الأستاذ أنّ مرافقة الفلاحين لاسيما الصغار منهم للاستفادة من عامل التسويق المباشر في الأسواق دون الحاجة إلى وسطاء، والاستثمار في غرف التبريد لتخزين وتأمين السلع على مدار السنة، وتطبيق الصرامة القصوى في مواجهة المضاربة والاحتكار، عوامل أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والعدالة الاقتصادية، ومن خلالها يمكن ليس فقط ضمان وفرة المواد خلال شهر الصيام الكريم، وإنّما تعزيز استدامة القطاع الزراعي لخدمة المجتمع والأجيال القادمة بالمقدار.

كما اقترح بومادة عدّة إجراءات يمكن اتخاذها لتعزيز مسألة التسويق الزراعي في ظل الوفرة الإنتاجية ببلادنا، منها إنشاء أسواق مباشرة للفلاحين وتخصيص فضاءات للمزارعين مؤقتة أو دائمة في المدن الكبرى خلال شهر رمضان، على أن تُدار بالتنسيق بين البلديات والغرف الفلاحية الولائية بغية تسهيل وصول المنتجين إلى المستهلكين، وكذا مواصلة تقديم الدعم اللوجستي عبر توفير وسائل نقل مبردة ومنخفضة التكلفة لنقل المنتجات الزراعية من المزارع إلى الأسواق الجوارية والوطنية.

واستطرد المتحدث بالقول إنّ "الاستثمار في غرف التبريد لضمان ديمومة الوفرة من أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الجزائري في شهر رمضان، وفي باقي فصول السنة، لتحقيق القدرة الكافية على تخزين الفائض من الإنتاج وضمان استمرارية عرضه بشكل مناسب وبتواصل، إذ تتجلى هنا أهمية الاستثمار في غرف التخزين والتبريد التي تُعد وسيلة إستراتيجية لمكافحة التقلبات الموسمية، ومواكبة وفرة المواد الفلاحية الموسمية وغير الموسمية.

علاوة على ذلك، يتطلّب الأمر تشجيع الاستثمار في هذا المجال عبر تقديم حوافز مالية وإعفاءات ضريبية، وقروض مدعمة للمستثمرين الراغبين في إنشاء هذا النوع من الهياكل القاعدية الأساسية، مع القيام بشراكات واسعة بإدارة مشتركة تعاونية بين الفلاحين والجهات المحلية الرسمية لإنجاز غرف تخزين، فضلا عن التوزيع الجغرافي المتناسق بوضع غرف التبريد في مواقع قريبة من المناطق الفلاحية الكبرى المنتجة بغرض تقليل تكاليف النقل والوقت".

إلى ذلك، لفت البروفيسور عبد الباسط إلى أنّ المضاربة والاحتكار يعدّان من أبرز التحديات التي تهدّد وفرة السلع واستقرار الأسعار خلال شهر رمضان، فبينما يبذل الفلاحون جهودا كبيرة لإنتاج المحاصيل والخضروات، يستغل المضاربون الوضع لتحقيق أرباح غير مشروعة على حساب المنتج والمستهلك على حدّ سواء، ولمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، حسبه، يتوجّب اتخاذ تدابير صارمة تشمل تعزيز الرقابة، وتكثيف حملات التفتيش والمراقبة على كل الأسواق والمخازن، وتحديد هويات التجار المتلاعبين بالأسعار أو الممارسين لعملية التخزين غير القانوني، ومواجهتهم بتطبيق عقوبات رادعة كفرض الغرامات المالية المغلظة، وسحب التراخيص التجارية نهائياً.

توقع وفرة واستقرار في الأسعار خلال شهر الصّيام..خبراء لـ "الشعب":

قرارات الرّئيس..ضبط للسّوق وحماية للمستهلك

■ الرقابة وتطبيق قوانين المضاربة.. الوسيلة الأمثل لمنع كل خلل قد تتعرض له السوق

ستساهم توجيهات رئيس الجمهورية بخصوص ضبط السوق، بمناسبة مجلس الوزراء المنعقد أمس الأول، في مكافحة الندرة وارتفاع الأسعار غير المبرّرة في كثير من الأحيان، إلى جانب تكثيف الرقابة على المنتوجات المستهلكة من حيث الصحة والجودة.

حياة - ك

يتوقّع البروفيسور مراد كواشي أستاذ في علوم الاقتصاد، أن تكون هناك وفرة في السلع واستقرار في الأسعار خلال شهر رمضان الفضيل، لكن لا بد - حسبه - من تكثيف المراقبة من مختلف المصالح، وزارة التجارة الشرطة والدرك الوطني، إضافة الى المجتمع المدني الذي يجب عليه أن ينخرط في العملية من خلال حملات التحسيس والتوعية للمواطنين.

اعتبر البروفيسور كواشي من خلال تصريحه لـ "الشعب"، الرقابة هي الوسيلة الأمثل لمنع كل خلل قد تتعرض له السوق، وتطبيق القوانين الصادرة بشأن المضاربة التي تنص على عقوبات تصل الى 20 سنة سجنا، والاحتكار من أجل إحداث الندرة، والرفع من الأسعار.

ذكّر الأستاذ كواشي بالقرارات التي اتّخذتها السلطات العمومية منذ ثلاث سنوات، بدءا بإصدار قانون لمحاربة المضاربة، ثم إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات لتنظيم عملية الاستيراد، وتفادي الندرة على مستوى السوق المحلي، اتبعت بالعديد من القرارات للتحكم أكثر في المجال لمحاربة التهريب، وتمّ مؤخرا استحداث وزارتين للتجارة واحدة داخلية والأخرى خارجية.

وقال المتحدّث في هذا الإطار، إنّ كل هذه الإجراءات من أجل التحكم في السوق، والعمل على إيجاد وفرة في السلع، محاربة الارتفاع الحاد في الأسعار، وإحباط كل محاولات المضاربة، أدت الى تسجيل استقرار وتراجع ملموس في بعض الأحيان للأسعار في السوق، مع ضمان وفرة مختلف المنتوجات والبضائع.

ولفت الخبير الاقتصادي كواشي إلى السلع التي تستوردها الدولة لضمان تموين مستمر للسوق خلال رمضان القادم، تتطلّب التسريع في الإجراءات لتسهيل تدفقها في الأسواق المحلية، مشيرا إلى استيراد المنتوجات التي هي محل طلب من قبل المواطنين خاصة في هذا الشهر الكريم.

وتؤكّد الإجراءات المنبثقة عن اجتماع مجلس الوزراء الاخير حسب رئيس جمعية "الأمان" لحماية المستهلك حسان منور، اهتمام رئيس الجمهورية وحرصه على الحفاظ على حقوق المستهلك، خاصة وأن الاستهلاك يرتفع بشكل محسوس خلال الشهر الفضيل الذي هو على الأبواب، وبارتفاع الطلب يرتفع بالضرورة الانتاج ويزيد حركية التسويق، لذلك من الضروري تكثيف الرقابة ووضع أدوات ضبط السوق، لضمان الوفرة والتحكم في الأسعار.

وأبرز حسان منور في تصريح لـ "الشعب"، أن هناك تجاوزات كثيرة ترتكب ليس في رمضان فحسب، وإنما طيلة العام تنعكس على المستهلك وعلى الخزينة العمومية، مثمّنا القرارات التي اتخذتها الحكومة لمحاربة التجارة الفوضوية والنشاطين فيها، الذين يتحيّلون المناسبات بشكل خاص لزيادة الانتفاع على حساب المستهلك، وضبط السوق من خلال لتكثيف الرقابة.

يقترح منور في هذا الصدد فتح المجال للمتعاملين للاستثمار في المساحات التجارية الكبرى في كامل ولايات الوطن، ممّا يجعل المتعامل الذي يستثمر فيها يشتري المنتوجات من الفلاح مباشرة، بحيث يكون هناك وسيط واحد ينقل السلعة ويخزّنها حتى تصل إلى المستهلك مستوفاة شروط السلامة الصحية، لأنّ تخزينها يخضع للرقابة ووضعها في المساحات التجارية يكون مدروسا حسب نوعية كل منتوج والمكان المخصص لوضعه فيه.

ويؤكّد منور على أهمية الرقمنة التي تسمح للمستهلك باستعمال البطاقة البنكية، التي تسهل عليه عملية الدفع من جهة، وتستفيد الخزينة العمومية من الضرائب التي يدفعها المتعاملون في هذه الفضاءات من جهة أخرى، وأضاف أنّ المسار يسمح بضبط محكم للسوق والمتدخلين فيه، ويقضي نهائيا على تجار المناسبات والوسطاء، ويكون هناك ضمان للوفرة وتحكم في الأسعار.

رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين .. الحاج طاهر بولنوار:

تدابير ضبط وتموين السوق.. ضمان وفرة المنتجات واستقرار الأسعار

أكد رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين الحاج طاهر بولنوار، أهمية عنصر اليقظة الذي ألح عليه رئيس الجمهورية، إزاء محاولات المساس بالوفرة في الأسواق خلال رمضان المقبل وهو ما من شأنه "الحفاظ على استقرار السوق وبالتالي الأسعار"، لا سيما بالنسبة للمواد واسعة الاستهلاك، في تطرقه إلى المنظومة التي وضعتها السلطات العمومية لضبط السوق وضمان وفرة مختلف المنتجات على مدار السنة، أبرز السيد بولنوار أهمية "دعم هذا النظام بشكل يمكن من التركيز على محاربة المضاربة وتفادي أي خلل في تموين السوق"، واستطرد بأن الجمعية "تستبعد أيّ ندرة في السوق، كون الحكومة أقرت عدة إجراءات تساهم، بلا شك، في ضمان الوفرة واستقرار الأسعار من مختلف المواد الاستهلاكية، على غرار زيادة حصص المتعاملين المصنعين من المواد التي يكثر عليها الطلب خلال شهر رمضان، لاسيما بالنسبة للحليب والسكر وزيت العائدة، بالموازاة مع زيادة الكميات المستوردة من النحوم".

كما نوه بولنوار بالإجراء القاضي بتمديد فترة البيع بالتخفيض لكل المنتوجات وتنظيم أسواق مؤقتة خلال رمضان بكل دائرة من دوائر البلاد، ما يشجع المنتجين من جهة ويضمن وفرة أكبر للمنتجات ويقرب المنتوج للمواطن، فضلا عن ضمان استقرار الأسعار.وأضاف، بأن الجمعية ستطلق حملات لتجار التجار النشطين في مجال البيع بالجملة والتجزئة وحتى مسيري الأسواق، لتحسيسهم بأهمية احترام القوانين ووجوب تجنب كافة أشكال الممارسات غير المشروعة حماية لحقوق المستهلكين.

الجمهورية
الصفحة: 03

ممثلو جمعيات التجار وحماية المستهلك :

الإجراءات المتخذة لضبط السوق ستضمن وفرة المنتوج واستقرار الأسعار

أكد ممثلو جمعيات التجار وحماية المستهلك, أمس الثلاثاء, أهمية عامل اليقظة والحذر إزاء محاولات المساس بالوفرة في الأسواق خلال رمضان المقبل, والذي ألح عليه رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, أول أمس خلال اجتماع مجلس الوزراء, مبرزين أن الإجراءات المتخذة في مجال ضبط السوق وضمان الوفرة, لا سيما بالنسبة للمواد واسعة الاستهلاك, ستضمن وفرة المنتوج واستقرار الأسعار خلال شهر رمضان القادم.

كما دعوا, في تصريحات ل/وأج إلى المزيد من التدابير في مجال تنظيم الممارسة التجارية لاسيما من خلال تعزيز الرقمنة وبناء المرافق التجارية و الحد من المتدخلين في السوق الموازي, لافتين إلى أنه, وتحسبا لرمضان, سيتم إطلاق حملات تحسيسية تجاه تجار الجملة و التجزئة بأهمية احترام القوانين ووجوب تجنب الممارسات غير المشروعة لحماية لحقوق المواطن.

وكان رئيس الجمهورية قد أسدى, خلال اجتماع مجلس الوزراء, تعليمات أكد فيها على ضرورة التحلي باليقظة إزاء محاولات المساس بالوفرة في الأسواق خلال رمضان المقبل, مسديا توجيهات بـ "تحيين وتكثيف أنظمة الرقابة, مع مواصلة مكافحة المضاربة بتسليط أقصى العقوبات القانونية ضد كل محاولات ممارستها".

وفي هذا الصدد, أكد رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين, الحاج طاهر بولنوار, أهمية عنصر اليقظة الذي ألح عليه رئيس الجمهورية, إزاء محاولات المساس بالوفرة في الأسواق خلال رمضان المقبل وهو ما من شأنه "الحفاظ على استقرار السوق وبالتالي الأسعار" لاسيما بالنسبة للمواد واسعة الاستهلاك.

وفي تطرقه إلى المنظومة التي وضعتها السلطات العمومية لضبط السوق وضمان وفرة مختلف المنتجات على مدار السنة, ابرز السيد بولنوار أهمية "دعم هذا النظام بشكل يمكن من التركيز على محاربة المضاربة وتفادي أي خلل في تموين السوق".

و استطرد بان الجمعية "تستبعد أي ندرة في السوق كون الحكومة أقرت عدة إجراءات تساهم بلا شك في ضمان الوفرة و استقرار الأسعار من مختلف

المواد الاستهلاكية على غرار زيادة حصص المتعاملين المصنعين من المواد التي يكثر عليها الطلب خلال شهر رمضان, لاسيما بالنسبة للحليب و السكر و زيت المائدة, بالموازاة مع زيادة الكميات المستوردة من اللحوم".

كما نوه السيد بولنوار بالإجراء القاضي بتمديد فترة البيع بالتخفيض لكل المنتوجات وتنظيم أسواق مؤقتة خلال رمضان بكل دائرة من دوائر البلاد ما يشجع المنتجين من جهة و يضمن وفرة أكبر للمنتجات ويقرب المنتوج للمواطن فضلا عن ضمان استقرار الأسعار.

وأضاف بان الجمعية ستطلق حملات تحسيسية تجاه التجار سواء الناشطين في مجال البيع بالجملة والتجزئة و حتى مسيري الأسواق بأهمية احترام القوانين ووجوب تجنب كافة أشكال الممارسات غير المشروعة لحقوق المستهلكين.

بدوره, أبرز حسان منوار, رئيس جمعية "الأمان" لحماية المستهلك وجود "إرادة سياسية" حقيقية من جانب السلطات العمومية لتنظيم و ضبط السوق, تجسدت من خلال جملة من الإجراءات عكستها توجيهات رئيس الجمهورية أمس خلال اجتماع مجلس الوزراء.

ودعا السيد منوار في هذا الإطار إلى أهمية تعزيز المرافق التجارية وتحسين التسيير والرقمنة وتتبع المنتجات واستقطاب المتعاملين الناشطين في القطاع الموازي نحو السوق الرسمي مع ضرورة توفير بيئة تجارية احترافية تكرس حقوق المستهلك وهو ما من شأنه "القضاء على الاحتكار والمضاربة".

ودعا إلى تقييم ما تم انجازه بخصوص النشاط التجاري بشكل عام من حيث الأسواق المنجزة ومنشآت التخزين و المساحات التجارية الكبرى المتوفرة بين رمضان 2024 و رمضان 2025 قصد تحسين ظروف الممارسة التجارية بشكل أكبر وضمان تموين السوق بشكل دائم ومستقر.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة: 04

الحكومة أقرت إجراءات لضمان الوفرة واستقرار الأسعار في رمضان

بولنوار: حدوث الندرة في السوق غير وارد وهذه الأسباب

أكد رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين، الحاج الطاهر بولنوار، أهمية عنصر اليقظة الذي ألح عليه رئيس الجمهورية، إزاء محاولات المساس بالوفرة في الأسواق خلال رمضان المقبل، وهو ما من شأنه "الحفاظ على استقرار السوق وبالتالي الأسعار" لاسيما بالنسبة للمواد واسعة الاستهلاك.

وفي تطرقه إلى المنظومة التي وضعتها السلطات العمومية لضبط السوق وضمان وفرة مختلف المنتجات على مدار السنة، أبرز بولنوار لـ"واج" أهمية "دعم هذا النظام بشكل يمكن من التركيز على محاربة المضاربة وتفادي أي خلل في تموين السوق".

واستطرد بأن الجمعية "تستبعد أي ندرة في السوق كون الحكومة أقرت عدة إجراءات تساهم بلا شك في ضمان الوفرة واستقرار الأسعار من مختلف المواد الاستهلاكية على غرار زيادة حصص المتعاملين المصنعين من المواد التي يكثر عليها الطلب خلال شهر رمضان، لاسيما بالنسبة للحليب والسكر وزيت المائدة، بالموازاة مع زيادة الكميات المستوردة من اللحوم". كما نوه بولنوار بالإجراء القاضي بتمديد فترة البيع بالتخفيض لكل المنتوجات وتنظيم أسواق مؤقتة خلال رمضان بكل دائرة من دوائر البلاد ما يشجع المنتجين من جهة ويضمن وفرة أكبر للمنتجات ويقرب المنتوج للمواطن، فضلا عن ضمان استقرار الأسعار.

وأضاف بأن الجمعية ستطلق حملات تحسيسية تجاه التجار سواء الناشطين في مجال البيع بالجملة أو التجزئة وحتى مسيري الأسواق بأهمية احترام القوانين ووجوب تجنب كافة أشكال الممارسات غير المشروعة حماية لحقوق المستهلكين.

■ خ.م

الموعد اليومي EL MAOUID
يومية وطنية إخبارية شاملة
الصفحة : 07

المسيلة

تقدم كبير في زراعة أشجار الأرغان

شرع، حديثا، بولاية المسيلة، في غراسة 150 هكتارا من شجرة الأرغان .

وأوضح، أمس، المكلف بالإعلام لدى مديرية المصالح الفلاحية، الهاشمي بن يونس، أن هذا المشروع الذي تشرف عليه شركة تطوير الأشجار المثمرة"SODAR"ذات الطابع العمومي بموقعها الكائن بالوحدة الفلاحية للإنتاج ببلدية مسيف، يندرج ضمن برنامج يهدف إلى غراسة مساحة إجمالية تقدر بـ 400 هكتار من هذا النوع من الأشجار.

وأفاد نفس المصدر أنه فضلا عن غراسة مساحة 150 هكتارا من شجر الأرغان خلال العام الجاري، يرتقب انطلاق نفس العملية لتشمل 250 هكتارا خلال العام المقبل2026 على مستوى بلدية المعاريف.ولدعم العملية، فقد تم الانطلاق في انجاز شبكة السقي بالتقطير وإنشاء أحواض مائية مغلفة بالبلاستيك.

محمد . د

الجمهورية
الصفحة: 10

ملف

حقول البرتقال

وفرة وجودة وتنوع وأسعار في المتناول

براجع.ز

سجلت عدد من ولايات الوطن هذا الموسم وفرة كبيرة في منتوج الحمضيات، بعد انطلاق عملية الجني منذ أكثر من شهرين، حيث غزا منتوج البرتقال والليمون الأسواق بكل الأنواع والأصناف وبأسعار مقبولة وفي متناول الجميع، مقارنة بالسنة الماضية.

وهو ما يهم المواطن بالدرجة الأولى، حيث لقيت إقبالا كبيرا من قبل المتسوقين، الذين ارتاحوا كثيرا لهذا الانخفاض المحسوس في السعر والذي مكنهم من اقتنائها بكميات معتبرة، خاصة وأنها مفيدة في هذا الفصل البارد الذي تكثر فيه نزلات البرد والزكام، حيث تصبح هذه الفاكهة بمثابة الدواء النافع لغناها بفيتامين س، كما يتوقع الخبراء المختصون في هذا المجال أن إنتاج الحمضيات هذه السنة، غراسة الشعبة وتوفير مياه السقي، خاصة بعد تنفيذ مخطط الزراعات الاستراتيجية الجديد الذي أولته الدولة اهتماما كبيرا لجميع الزراعات بمختلف أصنافها، حيث لاحظنا ببعض ولايات الوطن، كولاية الشلف، أنه تم تجديد 200 هكتار من بساتين الحمضيات خلال السنتين الأخيرتين، وقد حدد أسعار البرتقال ذات الجودة الممتازة 100دج للكلغ، وبمعسكر هناك زيادة في إنتاج الحمضيات بالمحمدية التوسيم لدخول سوق التصدير عالميا، وبتلمسان فنظرا إلى الوفرة الكبيرة لمنتوج البرتقال هذا الموسم، فلاحون يطالبون بإنشاء تعاونية متعددة النشاطات لاستغلال الفاكهة في تصبيرها وتحويلها و بالنعامة فقد حققت مستثمرة "مغرار للبرتقال" تجربة ناجحة بنتائج باهرة في زراعة الحمضيات وبغليزان الإنتاج الوفير ساهم في انخفاض الأسعار "الكليمونتين" بـ 60 دج و"الطومسون" بـ100دج للكلغ وبولايات تيارت والبيض وسعيدة فهم يستفيدون من منتجات الشمال التي تصلهم بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة، فالعام هذه السنة كان النصيب الأوفر منه لفاكهة البرتقال التي تربعت على القفة....

الجمهورية
الصفحة:

العلامة الكاملة للشعبة بعين تموشنت

جودة المنتوج تساهم في توسيع زراعة الحمضيات

تتمركز زراعة الحمضيات بعين تموشنت في كل من بلديات ولهاصة وسيدي ورياش والأمير عبد القادر وسيدي الصافي وبني صاف

مصطفى ياسر

يتوقع بلوغ إنتاج أكثر من 50 ألف قنطار من الحمضيات بولاية عين تموشنت خلال حملة الجني للموسم الفلاحي الجاري، حسبما أفاد به بومدين بن عودة رئيس مصلحة الإنتاج بالمديرية الولائية للمصالح الفلاحية بعين تموشنت . وحسب ذات المسؤول فقد بلغت المساحة الإجمالية لشعبة الحمضيات خلال الموسم الجاري 660 هكتارا يشكل فيها منتوج البرتقال حصة الأسد من إجمالي المساحة في حين بلغت المساحة المنتجة 502 هكتار، وقد بلغت المساحة المجنية لحد الآن بولاية عين تموشنت 316 هكتارا، وأفاد ذات المصدر أن الإنتاج من منتوج البرتقال قد بلغ 48615 قنطارا إلى حد الآن أي بنسبة تقدم تعادل 63 بالمائة وهو ما يعادل 154 قنطارا في الهكتار الواحد تقريبا مثلما أبرزه رئيس مصلحة الإنتاج بذات المديرية.

وقد شرع الفلاحون في شعبة الحمضيات في حملة الجني الخاصة بالأصناف المبكرة على غرار "الكليمونتين وطمسون وواشنطن" حيث تفيد المؤشرات الأولى للإنتاج على سلامة المنتوج وجودته وهو عامل ساهم بشكل واسع خلال السنوات الأخيرة على منح ولاية عين تموشنت العلامة الكاملة في شعبة الحمضيات.

وتتمركز الحمضيات بولاية عين تموشنت في كل من بلدية ولهاصة وسيدي ورياش والأمير عبد القادر وسيدي الصافي وبني صاف كما تتميز بنوع من أنواع البرتقال والمسمى "واشنطن نافار" ويتربع هذا النوع على مساحة 317 هكتارا في كل من بلديتي سيدي ورياش وولهاصة، وقد استفاد الفلاحون في شعبة الحمضيات عبر كافة تراب الولاية من برنامج تنمية المناطق الجبلية من 9500 شجرة وذلك خلال سنة 2021 وهو ما شجعهم للتوجه لشعبة الحمضيات.

وتشهد أسعار أولى الكميات المنتجة من الحمضيات تباينا في الأسعار وهذا حسب الكميات المسوقة حيث يتراوح سعرالكيلوغرام الواحد من البرتقال بالأسواق المحلية مابين50دج و250دج وهذا حسب نوعية المنتوج مثلما أشير إليه سابقا.

الجمهورية
الصفحة:

مستغانم تسجل طفرة في إنتاج الحمضيات هذا الموسم

توقع إنتاج مليون و 373 ألف قنطار

● إنتاج أنواع مختلفة من البرتقال بالولاية، "الطومسون نفال" و"واشنطن نفال" و"السانغين" و"الكليمونتين" و"الماندرين"...

م.بوعزة

تم بولاية مستغانم برسم الموسم الفلاحي 2025/2024 إلى غاية الآن إنتاج زهاء 150 ألف قنطار من مختلف أنواع الحمضيات، حسب المديرية الولائية للمصالح الفلاحية. وأوضح المصدر أن حملة جني الحمضيات التي انطلقت شهر نوفمبر الماضي، مست إلى حد الآن أزيد من 730 هكتارا من المساحة الإجمالية المخصصة لهذه الشعبة الفلاحية والمقدرة بـ 5.096 هكتارا أي بنسبة 15 في المائة. وتم إلى غاية الآن، إنتاج 100 ألف قنطار من "الكليموتين" و30 ألف قنطار من الليمون و30 ألف قنطار من البرتقال بنوعيه "واشنطن نافال" و"طومسون نافال"، فيما من المنتظر أن تنطلق بداية من هذا الشهر عمليات جني الأنواع الأخرى من البرتقال على غرار الحمضيات الصغيرة المتمثلة في صنف الدموي أو "السونغين" و "الماندرين" والليمون، ليرتفع المحصول أكثر مع نهاية حملة الجني كما جرى توضيحه.

سوق الجملة: البرتقال بـ 50دج والليمون بـ 30دج للكلغ

وقد أسهمت هذه الوفرة في الإنتاج، في انخفاض أسعار البرتقال والليمون إلى أدنى مستوياتها، حيث بلغت على مستوى سوق الجملة بصيادة، 50 دينارا للكيلوغرام للبرتقال و 30 دينارا لليمون وتراوحت الأسعار عند تجار التجزئة بأسواق الولاية و الفضاءات التجارية بـ 80 إلى 150 دينارا للبرتقال و 50 إلى 100 دينار لليمون. هذا وتتوقع المصالح نفسها، أن تبلغ الحصيلة النهائية للحمضيات في نهاية حملة الجني 1 مليون و373 ألف قنطار من مختلف أنواع البرتقال لاسيما "واشنطن نافال" "وطومسون نافال" و"دوبل فين" بنوعيها و"السونغين"، إضافة إلى المندارين والليمون، والتي من المرتقب أن يتجاوز إنتاجهما 223 ألف قنطار و77 ألف قنطار على التوالي.

فلاحون يشتكون من تراجع الإنتاج بفعل نقص مياه السقي

ورغم هذه الطفرة في الإنتاج، إلا أن الفلاحين يؤكدون على أن المنتوج شهد نقصا ملحوظا، حيث حسب هؤلاء أن نقص الأمطار وانتشار بعض الأمراض النباتية تسبب في هذا التراجع، ولاسيما بمناطق بوقيراط وسيرات والتي كانت مردوديتها محتشمة في الهكتار الواحد في بعض المزارع. وأشار البعض منهم إلا أن الكثير من الأشجار لم تثمر بفعل عدم وجود مياه السقي التي تبقى أحد المعضلات التي تؤرق هؤلاء الفلاحين في السنوات الأخيرة. ويتم بمستغانم إنتاج أنواع مختلفة من الحمضيات كالبرتقال و"الطومسون نفال" و"واشنطن نفال" و"السانغين" والثمرات الصغيرة كـ"الكليمونتين" و"الماندرين" والليمون تجاوز خلال الموسم الفلاحي الماضي 1 مليون و600 ألف قنطار من مختلف أصناف الحمضيات بنمو قدره 8 في المائة وهو ما جعلها تحافظ على المرتبة الثانية على المستوى الوطني بعد البليدة. و شهدت زراعة الحمضيات التي تنتشر في مناطق عدة بالولاية أبرزها بمناطق بوقيراط وسيرات وفي السهل الجنوبي بكل من عين تادلس والصور ووادي الخير بمجموع 1.4 مليون شجرة ، استقرارا في الإنتاج خلال السنوات الأخيرة بفضل التحكم في التقنيات ودعم الدولة للمنتجين وعمليات الإرشاد

الجمهورية
الصفحة: 10

يطمحون إلى تصبير وتحويل الفائض

فلاحون بتلمسان يطالبون بخلق تعاونية متعددة النشاطات لاستغلال البرتقال

فائزة.ش

أغرقت البرتقال الأسواق الجوارية بالدوائر الكبرى بولاية تلمسان بشتى الأنواع والأصناف ، حيث كانت أسعاره في متناول القدرة الشرائية لجميع الفئات الاجتماعية بفعل الإنتاج الوافر المُسجل هذا الموسم خاصة بمستثمرات الحمضيات بسهل لحنايا، حيث تراوح الكلغ الواحد من البرتقال مابين 100 إلى 150دج وطالب المنتجون أمام هذا الكم الكثيف للبرتقال بخلق تعاونية متعددة النشاطات لاستغلال البرتقال في تصبيره وصناعة المعجون وتعبئته وتحويله عوض الإبقاء عليه خام في الاستهلاك والتي من شان هذه التعاونية التي طرح فكرتها لإنشائها وجعلها قطبا إنتاجيا بامتياز، لاسيما وأن الأرضية المتربعة على مساحة ثمانين هكتارا كانت قابلة لتجسيد المشروع بناحية زناتة ولذلك فهم يناشدون المعنيين بقطاع الفلاحة ومصالح الولاية لبحث أمر التعاونية. لأن إنتاج البرتقال تحسّن بفعل توفير مياه السقي الاعتماد على الآبارالواقعة وسط المستثمرات التي ارتوت منها أشجار الحمضيات وحققت مردودا تراوح بين 250 و 300 قنطار في الهكتار ناهيك عن المشتلات الجديدة لنفس الأشجار التي دخلت مرحلة الإنتاج وأوضح لبلق رئيس جمعية البرتقال بالحنايا أن عددا كبيرامن الفلاحين خاضوا غمارغراسة الحمضيات وقاموا بتوسيع مستثمراتهم وخلق أخرى جديدة امتدت الى 1200 هكتار من صنف الكليمونتين و "مندارين 'بعدما انحصر الاستغلال في 400 هكتار والتي تدخل في عملية التكثيف حفاظا على شهرة سهل لحنايا و يأمل الفلاحون المتخصصون في إنتاج البرتقال في دعمهم بمحطة لتصفية ومعالجة المياه بضواحي المستقبل و عين لحجر بإقليم لحنايا لكون شساعة جد هامة مغروسة بأشجار البرتقال تصل إلى ما يزيد عن الـ200 هكتار من شأنها بلوغ الهدف الاجتماعي والاقتصادي وتطبيق شعار" من الفلاح إلى المستهلك"بحكم العدد الهائل للفلاحين المهتمين بالحمضيات البالغ عددهم ما يزيد عن 1600 من أصل 33ألف على مستوى الولاية من جهته قال مصدرنا بالمقاطعة الفلاحية إنه حان الأوان للبحث عن مصادر أخرى لتوفير مياه السقي تقف عليه جمعيات مسيّرة بحكم الجفاف الذي مس معظم المستثمرات التي لا تكفيها الحصة قبالة 2300هكتارمن المساحة المسقية تشترك فيها مختلف المزروعات وتم المناشدة ببرامج الدعم والمرافقة وتسهيلات الحصول على تراخيص حفر الآبار وربط المستثمرات بالكهرباء وتذليل الصعوبات للتمكن من حصول الفلاح لقرض التحدي نظرا إلى ترشح مساحات غرس أشجار الحوامض للتوسعة بالإضافة إلى مطالب أخرى تكمن في خلق هيئة لتجميع المنتوج وتسويقه وتحويله . ولهذا ينبغي التفكير في سياسة ترشيد وتسيير مياه السقي لفائدة سهل لحنايا بإقحام مياه تحلية البحر في برنامج الفلاحة لتنوع الأشجارالمثمرة ، كما ترحب الجمعية بالمهندسين الزراعيين بجامعة أبي بكر بلقايد وإطارات المعهد الوطني لحماية النباتات لمرافقتهم بإرشادات تفيد في إنجاح شعبة الحمضيات علميا لتحسيس الفلاحين بالعمل على معالجة الأشجار ومعرفة الأدوية المتداولة التي تقدر بـ26 نوعا لا يعتمدها المزارع كليا إلا البعض منها وهذا ما يقلص المردود بفعل التغيرات المناخية وظهور الفطريات الفتاكة بالبرتقال. المشكل يتشابه عند الفلاحين بالمحيط المسقي بمغنية حيث لم يعد باستطاعتهم التفكير في حفر الآبار بتكلفة باهظة لجر المياه عن طريق الطاقة الكهربائية كونها تتراوح المبالغ ما بين 56 مليون إلى 200 مليون سنتيم حسب شساعة كل مساحة مغروسة بالبرتقال وقال فلاحون منتجون للبرتقال "بجانب قلة مياه السقي يشكون أمراضا عدة ناجمة عن الجفاف .

الجمهورية
الصفحة: 10

ذات جودة وأسعار معقولة

فاكهة البرتقال تغزو أسواق تيارت

عبد القادر بلعبيد

عرفت فاكهة البرتقال بكل أنواعه وفرة وانخفاضا محسوسا في الأسعار عبر أسواق ولاية تيارت مقارنة بالسنوات الماضية، حيث أوضحت مديرية المصالح الفلاحية ، أن مادة البرتقال متوافرة بكميات معتبرة عبر أسواق ومحلات بيع الخضر وبأسعار في متناول الجميع ومعروف أن ولاية تيارت غير منتجة لفاكهة البرتقال ورغم هذا، فإن هذه الأخيرة موجودة بكميات معتبرة، وحسب ذات المصالح ، فإن هذه السنة سجلت وفرة في مختلف الحمضيات، منها البرتقال والليمون وبأسعار منخفضة مقارنة بالسنوات الماضية , حيث تتراوح أسعار البرتقال من 80 و 100 و 120 دينارا للكيلوغرام و أسعار الليمون تراوحت بين 120 إلى 140 دينارا للكيلوغرام ، عبر بعض الأسواق ، وهو ما يتيح لمختلف فئات المجتمع شراء و استهلاك هذه المادة و التي تعتبر مفيدة خلال الفصول الباردة، حيث ينصح الأطباء بتناول البرتقال وعصائر الليمون في فصل الشتاء ، حيث تساعد الجسم على تقوية المناعة من الزكام وتساهم في الحفاظ على حرارة الجسم وتزويدهم بالفيتامينات منها فيتامين " س " و بعض الباعة فإن مادة البرتقال متوافرة عبر مختلف أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه وبأسعار منخفضة متقاربة من سوق لأخر ، حيث يتم جلبها من أسواق ولايات معسكر ، ومستغانم ووهران والبعض يفضل اقتناءها من أسواق ولايات الوسط الجزائري.

الجمهورية
الصفحة: 11

إنتاج وفير للحمضيات بالمحمدية وأسعار منخفضة

«كليمونتين الهبرة» ينتظر التوسيم لدخول سوق التصدير

● توسيع مساحة الحمضيات بالمحمدية من 3 آلاف هكتار إلى 8 آلاف هكتار

شهرزاد بهلولي

يعتبر كليمونتين المحمدية بولاية معسكر من أجود أنواع البرتقال بالجزائر، حيث تعدت سمعته وشهرته حدود الوطن، باعتبار أنه كان يصدر خلال سنوات خلت لدول الاتحاد الأوروبي ودولة روسيا بالإضافة إلى دول وعواصم أخرى بالعالم، نظرا لجودته الرفيعة.

إلا أن هذا المنتوج عرف، خلال الأعوام الماضية تقهقرا سواء من حيث كمية الإنتاج وحتى في المساحات المخصصة لغرس أشجار البرتقال بمدينة الحمضيات والتي وصلت إلى 3 آلاف هكتار فقط، بسبب العديد من المشاكل التي أثرت على الشعبة وحدت من الإنتاج وتخوف على إثرها بعض الفلاحين الذين هجروا الحقول، إلا أن السياسة الحالية للدولة الجزائرية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأمن الغذائي في جميع المنتجات الفلاحية، بما فيها الحمضيات من خلال تقديم الدعم والتحفيزات للفلاحين والقطاع الفلاحي، فإن هذا الأمر يقول بوخاري محمد رئيس المجلس المهني المشترك للمحاصيل بالولاية، قد أتى أكله على إنتاج البرتقال بالولاية، بداية بتوسيع المساحات المخصصة لهذه الشعبة بعدما استفاد العديد من الفلاحين من أراضي فلاحية، فاموا باستغلالها في هذا الشأن، وهو الأمر الذي تسبب حسب المتحدث في ارتفاع الإنتاج خلال السنتين الأخيرتين وتوسيع مساحة الحمضيات بالمحمدية والتي ارتفعت من 3 آلاف هكتار إلى 8 آلاف هكتار، هذا وقد أثنى السيد بوخاري إلى جهود الدولة الرامية إلى تطوير الإنتاج الفلاحي بالولاية من خلال تقديم الدعم للفلاحين ومرافقتهم وهي الجهود التي تكللت حسبه في الزيادة في إنتاج الحمضيات بالولاية بصفة عامة وبالمحمدية على وجه الخصوص كدعم الفلاح في الأسمدة والتسهيلات المقدمة كذلك من قبل السلطات المتعلقة برخص حفر الآبار، هذا ولم يخف رئيس المجلس المهني المشترك للمحاصيل بمعسكر بعض المشاكل التي يتخبط فيها عدد من الفلاحين الذين ينشطون في حقول البرتقال والبالغ عددهم حوالي 4500 فلاح، ولا سيما مشكل السقي الذي يتكرر كل سنة بعد التوحل الذي لحق "فرفوف" والذي يعد نبض القطاع الفلاحي بمحيط هبرة، فضلا عن مشاريع أخرى لها علاقة بالسقي والتي لا تزال لحد الساعة لم ترَ النور وتعد أحد الحلول الهامة لمشكل شح الأمطار وتغير المناخ وعلى رأسها قناة تحويل المياه من سد بوحنيفية إلى سد "فرفوف"، ومشروع الآبار العشرة التي استفادت منها المحمدية منذ سنوات والتي لم يستفد فلاحو المنطقة إلا من مياه بئر واحد فقط، والبقية لم تشغل لحد الساعة، وفي هذا الشأن طالب بوخاري من السلطات النظر بجدية في هذه المشاريع الحيوية خاصة وأن الفلاح اليوم يقوم باقتناء مياه السقي بتكلفة تقدر بـ 3000 دينار للساعة الواحدة، وهو الأمر الذي يعتبر حسبه مكلف بالنسبة للفلاح الذي يبذل قصارى جهده لتوفير الإنتاج للمواطنين وبه تحقيق الأمن الغذائي، أما بخصوص الأسعار فقد أشار المتحدث أنها منخفضة هذا الموسم، مضيفا أن الفلاح اليوم يقوم ببيع منتوج البرتقال بسعر يتراوح من 40 إلى 50 دينار للكلغ، أما الأسعار في الأسواق تتراوح من 100 إلى 150 دينار، وقد أرجع المتحدث انخفاض الأسعار إلى ارتفاع الإنتاج، في سياق ذي صلة عرج السيد بوخاري إلى مسألة توسيم "كليمونتين الهبرة" مشيرا أن جميع الإجراءات الإدارية وجميع الشروط تم توفيرها وحاليا ينتظر بقول المتحدث عملية التوسيم من قبل الجهات المعنية لكي يلج كليمونتين المحمدية سوق التصدير نظرا لكميات الإنتاج الوفيرة له خلال هذا العام، الذي تتوقع فيه مديرية الفلاحة بلوغ مردود الحمضيات بالولاية 460 ألف قنطار.

تجديد 200 هكتار من بساتين الحمضيات خلال السنتين الأخيرتين بالشلف

البرتقال ذو الجودة الممتازة بـ 100دج للكلغ

● تتوقع مصالح مديرية الفلاحة إنتاج مليون و300 قنطار من الحمضيات هذا الموسم

ع. عبدي

سجلت أسعار البرتقال هذه السنة بولاية الشلف، انخفاضا محسوسا، ليصل سعر الكلغ من البرتقال ذات الجودة الممتازة بأسواق التجزئة إلى 100 دج، والمندرين بـ 120 دج، هذا وفي الأيام الأخيرة، نزلت بعض الأنواع مع غزارة المحصول إلى 50 و80 دج، في مؤشر إيجابي بالنسبة للمستهلك، لم تعرفه سوق هذا النوع من الفاكهة الأكثر طلبا في موسم الشتاء من قبل، كما أن الملاحظ في الأسواق التجزئة والجملة وفي الطرقات إنتاجا وافرا لمختلف أنواع الحمضيات، حيث اكتسحت جميع مساحات عرض الفواكه وبأسعار جد معقولة وبجودة عالية، جعلت المواطن الشلفي يقبل عليها أكثر، هروبا من أسعار باقي أنواع الفواكه التي تتراوح أسعارها ما بين 300 دج و 500 دج على غرار الموز والتفاح وكذا المور، هذا وعبر المواطن الشلفي عن رضاه لما تعرفه أسعار البرتقال هذه السنة خاصة.

وأكد التجار أن إنتاج الحمضيات هذا الموسم كان وفيرا مقارنة بالعام الماضي، ما أدى إلى خفض السعر وجعل أصحاب البساتين بولاية الشلف، يسارعون إلى تنزيل السعر أكثر خوفا من كساد إنتاجهم بسريع التلف، خاصة وأنه لا يتحمل التخزين لمدة طويلة، وفي سياق متصل، أكد مصالح مديرية الفلاحة، على أن شعبة الحمضيات انتعشت بشكل كبير في الخمس سنوات الأخيرة، بعد إحياء هذا النشاط ضمن استراتيجية الدولة للنهوض بالقطاع، حيث تم تجديد أزيد من 200 هكتار من بساتين الحمضيات بشتلات ذات جودة وإنتاج مكثف عبر مختلف البلديات خلال السنتين الأخيرتين، كما سجلت ذات المصالح، كما أن هذه العملية مكنت أيضا من قلع 110 هكتار من أشجار الحمضيات ذات المردود الضعيف، فالمصالح الفلاحية تدعو الفلاحين في الكثير من المناسبات التقرب من مصالحها للاستفادة من الترخيص لتجديد بساتينهم ومرافقتهم تقنيا وميدانيا من خلال توفير الشتلات ذات الجودة المكثفة، هذا وجاءت إعادة بعث شعبة الحوامض بالولاية، بعد مراجعة مخطط النهضة الرامي إلى تأهيل الإنتاج وبعث مختلف أنواع المحاصيل الفلاحية، بدعم من الصندوق الوطني للاستثمار الفلاحي لتجديد أشجار الحوامض وتوسيع المساحة المستغلة لإنتاج الحوامض بمختلف أنواعها، إضافة إلى تشجيع المستثمرين في النشاطات الفلاحية، على غرس واستغلال هذا النوع من الأشجار المثمرة، في إطار الخوانين الجديدة التي أقرتها وزارة الفلاحة، في إطار الاستثمار بصيغة الشراكة بين أصحاب الأرض والمستثمرين أصحاب الأموال، وتتركز زراعة الحمضيات بولاية الشلف، على مستوى بلديات وادي السلي، والصبرة، وام الدروع، هذا وتجدر الإشارة إلى أن المساحة المخصصة لشعبة الحمضيات بولاية الشلف تقدر بـ 7000 هكتار، وأن بساتين الولاية تحتوي مابين 660 إلى 800 شجرة في الهكتار الواحد، لأن هكتار الطريقة الحديثة أصبح يعوض هكتارين من الطريقة الكلاسيكية، هذا المكثفة، هذا ما مكن الفلاحين من الرفع من مردود هكتار الواحد، حيث أصبح يقدر بـ 400 قنطار في الهكتار الواحد، بعد أن كان لا يتعدى 200 قنطار في الهكتار الواحد، وهو ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الفلاحين في سبيل تطوير شعبة الحمضيات بالولاية، والتي تعد من أهم الشعب الفلاحية بالولاية، حيث تتربع على مساحة تقدر بـ 7000 هكتار، منها 4691 هكتار مثمرة، وتنتج ما يقارب 1.5 مليون قنطار، وتعد الحمضيات من أهم المنتجات الفلاحية التي تشتهر بها ولاية الشلف، حيث تحتل المرتبة الأولى على المستوى الوطني، وتساهم بحوالي 30 بالمائة من الإنتاج الوطني، وتشغل أكثر من 20 ألف عامل، وتعد من أهم مصادر الدخل للعديد من العائلات بالولاية، وتساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، وتوفر فرص عمل للعديد من الشباب، وتساهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتعد من أهم القطاعات التي تحظى بدعم الدولة، من خلال برامج التنمية الفلاحية، التي تهدف إلى تطوير القطاع وتحسين ظروف العمل، وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع، وتعد من أهم الأولويات التي تحظى بها الولاية، في إطار سياستها الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية للمحروقات، وتعد من أهم الفرص الاستثمارية التي تتوفر عليها الولاية، في مجال الفلاحة والصناعات الغذائية، وتعد من أهم الوجهات السياحية في الجزائر، بفضل مناظرها الطبيعية الخلابة، وشواطئها الرملية الجميلة، وتعد من أهم المدن الساحلية في الجزائر، بفضل موقعها الجغرافي المتميز، وتعد من أهم المدن الصناعية في الجزائر، بفضل وجود العديد من المصانع والشركات الكبرى، وتعد من أهم المدن التجارية في الجزائر، بفضل وجود العديد من الأسواق والمحلات التجارية، وتعد من أهم المدن السياحية في الجزائر، بفضل وجود العديد من المعالم السياحية والأثرية، وتعد من أهم المدن الثقافية في الجزائر، بفضل وجود العديد من المؤسسات الثقافية والفنية، وتعد من أهم المدن الرياضية في الجزائر، بفضل وجود العديد من المنشآت الرياضية الحديثة، وتعد من أهم المدن التعليمية في الجزائر، بفضل وجود العديد من المؤسسات التعليمية والجامعية، وتعد من أهم المدن الصحية في الجزائر، بفضل وجود العديد من المستشفيات والمراكز الصحية، وتعد من أهم المدن الاجتماعية في الجزائر، بفضل وجود العديد من الجمعيات والمنظمات الاجتماعية، وتعد من أهم المدن البيئية في الجزائر، بفضل وجود العديد من المشاريع البيئية والحدائق العامة، وتعد من أهم المدن الرقمية في الجزائر، بفضل وجود العديد من الشركات والمؤسسات الرقمية، وتعد من أهم المدن الذكية في الجزائر، بفضل وجود العديد من المشاريع الذكية والتكنولوجيا الحديثة، وتعد من أهم المدن المستدامة في الجزائر، بفضل وجود العديد من المشاريع المستدامة والصديقة للبيئة، وتعد من أهم المدن المرنة في الجزائر، بفضل وجود العديد من المشاريع المرنة والقادرة على التكيف مع التغيرات والتحديات، وتعد من أهم المدن الذكية في الجزائر، بفضل وجود العديد من المشاريع الذكية والتكنولوجيا الحديثة، وتعد من أهم المدن المستدامة في الجزائر، بفضل وجود العديد من المشاريع المستدامة والصديقة للبيئة، وتعد من أهم المدن المرنة في الجزائر، بفضل وجود العديد من المشاريع المرنة والقادرة على التكيف مع التغيرات والتحديات.

النعامة تحقّق نتائج باهرة في زراعة الحمضيات

مستثمرة «مغرار للبرتقال» تجربة ناجحة في المجال

● الولاية ارتقت إلى مصاف المناطق الرائدة في مجال الزراعات الاستراتيجية

عمراني. ع. ع

عرفت ولاية النعامة مؤخرا، إطلاق عدة مشاريع فلاحية إلى جانب حملات فردية وجماعية للتشجير، والسعي إلى تعميم الزراعة الاستراتيجية بمناطق الولاية، حيث بدأت النعامة تأخذ تدريجيا مكانتها ضمن الولايات الفلاحية بعدما ارتبط اسمها وتعهود بتربية الماشية، وقد جانبت العديد من البرامج الفلاحية السابقة الحقيقة، حينما أشارت إلى عدم إمكانية زراعة بعض المنتجات الفلاحية بشكل عام بحكم طبيعة المنطقة وعدم تأقلم بعضها مع التربة والمناخ، فالحمضيات مثلا لا يمكن زراعتها في الهضاب العليا، التي يناسبها أشجار الزيتون والمشتق الحلبي، غير أن منطقة مغرار بولاية النعامة المعروفة بالغطاء النباتي والتي تتوفر على عدد مهم من المستثمرات المتخارية مكنت الفلاح بعدادي الشيخ من كسب الرهان وتحقيق نتائج باهرة في إنتاج الحمضيات حيث حول مستثمرته وبإمكانات خاصة إلى نموذج فريد في المجال، أين قام بحفر بئرين ارتوازيين وغرس عشرات الشجيرات من البرتقال والليمون كمرحلة أولى والعمل تدريجيا على توسيع المساحة المزروعة بنبتات مشتية حولت المكان إلى أرض غناء تحوي مختلف أنواع الخضروات، وفي تصريح سابق لذات الفلاح لجريدة "الجمهورية" فإنه اعتمد ومنذ عدة سنوات على التقنيات الحديثة في الزراعة والاستعانة بتقني مختص في المجال حيث كانت الانطلاقة بغرس 80 شجيرة من فاكهتي البرتقال والليمون، بعدما خصص لها مساحة هكتارين، مؤكدا أن زراعة الحمضيات يمكن غرسها بولاية النعامة شريطة توفير الجو المناسب لها وحمايتها من الرياح والزوابع الرملية، حيث تتربع المستثمرة على 4 هكتارات عرفت نجاح كل أنواع الأشجار المثمرة المزروعة خاصة المشمش والرمان والتين والزيتون وغيرها من الفواكه الأخرى، لتضاف إلى الحمضيات، حيث أن تجربة نجاح زراعة الحمضيات ببلدية مغرار دفعت بالسلطات المحلية إلى التوجه نحو الاستثمار الفلاحي في هذا النوع من الفواكه، خاصة وأن ولاية النعامة تتوفر كل مقومات الاستثمار من الأراضي، المياه الجوفية، الكهرباء الفلاحية، وخصوبة التربة، حيث خصصت في هذا الإطار أكثر من 5000 هكتار ببلدية مغرار كمرحلة أولى ووضعها تحت تصرف المستثمرين، وذلك من خلال المنصة الرقمية الخاصة بالاستثمار، وعن منتوج المستثمرة فإنه يستهلك محليا وعرض الفائض منه في بعض الولايات المجاورة كبشار سعيدة البيض وتلمسان، حيث يتميز بجودته العالية بسبب الاعتماد على المخصبات العضوية، وينصح الفلاح بعدادي الشباب باقتحام هذا النوع من الزراعات لما له من أهمية كبيرة في تنويع المنتوج والزيادة من الأرباح خاصة إذا سلمت المنتوجات من الرياح القوية التي تضرب عادة المنطقة، الإشارة، فقد بات الانطباع العام على أن ولاية النعامة ارتقت إلى مصاف الولايات الرائدة في مجال الزراعات الإستراتيجية والثروة الحيوانية، بفضل مقوماتها الطبيعية والبنية التحتية الملائمة، مما يعزز جاذبيتها واستقطابها للمستثمرين، ومركزا لتطوير الصناعات التحويلية لما تتوفر عليه من عقار اقتصادي، لا سيما مع الأطنان المرتفع للمنطقة الصناعية حرشاية التي توشك أشغال التهيئة على الانتهاء، على مستواها، حيث ستكون الفرصة مناسبة لتطوير كل المنتوجات الفلاحية بما فيها البرتقال والليمون.

إنتاج غزير وراء انخفاض الأسعار بغليزان

«الكليمونتين» بـ 60 دج و«الطومسون» بـ 100 دج للكلغ

تتصدر ولاية غليزان المشهد الوطني في إنتاج الحمضيات، وخاصة البرتقال، حيث تمتلك أكثر من 4951.5 هكتارا مخصصة لزراعة هذه الثروة الزراعية، منها 4691 هكتارا منتجة للبرتقال، وفقا لآخر الإحصائيات التي أعلنتها مديرية المصالح الفلاحية.

حيث بلغت توقعات إنتاج البرتقال 634,395 قنطارا، بمردود متوسط قدره 135 قنطارا للهكتار الواحد، وتنطلق حملة جني البرتقال سنويا في المناطق الشمالية للولاية، حيث تنتصر مناطق مثل بلل والمطمر ووادي الجمعة وبراويزان قائمة المحيطين الأكثر إنتاجا، خاصة في المحيطين المسقيين "الشلف السفلي" و"مينا"، في هذا الصدد فاطمة بصفير، رئيسة مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية، أوضحت لـ "الجمهورية" أن هذه المناطق تتميز بقدراتها الإنتاجية العالية، مع اعتماد كبير على زراعة أصناف متعددة، أبرزها "طومسون"، "كليمونتين"، "صونجين"، بالإضافة إلى الليمون، وأضافت أنه خلال الموسم الفلاحي الماضي 2023-2024، حققت ولاية غليزان إنتاجا قياسيا بلغ 656,530 قنطارا، وفي الحصيلة الأخيرة حتى نهاية ديسمبر 2024، تم جني 137,390 قنطارا من البرتقال على مساحة 863 هكتارا، بمردود مرتفع بلغ 159 قنطارا للهكتار الواحد، وأكدت أن زراعة الحمضيات تشكل 17% من المساحات المخصصة للأشجار المثمرة في الولاية، ما يعكس أهمية هذا القطاع في تعزيز الاقتصاد المحلي، منوهة ذات المسؤولة أن جهود التطوير مستمرة، حيث شهدت السنوات الأخيرة غرس أكثر من 450 هكتارا إضافيا من أشجار الحمضيات.

ورغم وفرة الإنتاج، يواجه الفلاحون في غليزان تحديات كبيرة، أبرزها نقص التساقطات المطرية وتأثير ذلك على السدود، رئيس الغرفة الفلاحية للولاية، السيد عيسى توفيق، أوضح أن حوض "مينا" حصل الموسم الماضي على 6 ملايين متر مكعب من المياه لإنقاذ الأشجار المثمرة، فيما لم يحصل حوض "الشلف الأسفل" على أي حصة مائية، ما أثر سلبا على أشجار البرتقال المنتشرة في المنطقة، إلى جانب ذلك، تعاني المناطق الزراعية من انسداد قنوات الري، مما يؤدي إلى زيادة ملوحة التربة وتراجع خصوبتها، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في درجات الحرارة الذي يهدد الإنتاجية.

فتح آفاق جديدة للتصدير قريبا

تعتبر وفرة الإنتاج هذا الموسم سلاحا ذا حدين، فعلى الرغم من تحقيق أرقام إنتاجية قياسية، إلا أن ذلك أدى إلى هبوط كبير في أسعار البرتقال في الأسواق المحلية، وفي هذا السياق كشف قانة لزرق، رئيس المجلس المهني للحمضيات بولاية غليزان، أن أسعار صنف "كليمونتين" تتراوح ما بين 60 إلى 100 دج، فيما يُباع "طومسون" بين 100 إلى 140 دج، هذه الأسعار، وفقاله، لا تغطي تكاليف الإنتاج، ما وضع الفلاحين في موقف صعب، حيث يضطرون لبيع منتجاتهم بأسعار زهيدة لتجنب تلف المحصول وتقليل الخسائر، وأشار لزرق إلى أن الحل يكمن في تشجيع تصدير البرتقال إلى الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تطوير الصناعة التحويلية التي ما زالت متواضعة مقارنة بوفرة الإنتاج، في السوق الشعبي بمدينة غليزان، صرح أحد التجار أن أسعار البرتقال هذا الموسم أقل بكثير مقارنة بالعام الماضي، حيث كانت الأسعار حينها مشجعة، وأوضح أن انخفاض الأسعار يعود إلى وفرة العرض مقابل الطلب المحدود، ما يجعل هامش الربح ضئيلا جدا، وأضاف أن المستفيد الأكبر من هذا الوضع هو المستهلك، حيث أصبحت أسعار البرتقال في متناول جميع الفئات، ما يعزز الإقبال على هذا المنتج الحيوي.

رغم التحديات، يظل البرتقال في غليزان عنصرا أساسيا في الهوية الاقتصادية للولاية، حيث شدد السيد عيسى توفيق رئيس غرفة الفلاحة على ضرورة اتخاذ إجراءات استباقية للحفاظ على هذه الثروة الوطنية، مثل تحسين أنظمة الري ومعالجة ملوحة التربة، بالإضافة إلى تقديم دعم أكبر للفلاحين لضمان استمرارية الإنتاج، من جانبه، دعا قانة لزرق إلى تفعيل دور الصناعات التحويلية لخلق قيمة مضافة للمنتج، بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة للتصدير، ما سيساهم في تعزيز موقع غليزان كقطب زراعي استراتيجي في الجزائر، ختاما، بفضل جودة أصناف البرتقال وتنوعها، تواصل غليزان تربع مكانتها كعاصمة البرتقال في الجزائر، ومع ذلك، تبقى التحديات المتمثلة في التغيرات المناخية، نقص المياه، وتذبذب الأسعار عقبات تحتاج إلى استراتيجيات شاملة لتجاوزها، ما يضمن ديمومة هذه الثروة الزراعية.

البيض

حمضيات الشمال تملأ الأسواق

بلواسع. ج

لا يزال سكان مناطق ولاية البيض والأبيض سيدي الشيخ يعتمدون منذ القدم في اقتناء الفواكه الموسمية، لاسيما الحمضيات من مدن الشمال، خاصة البرتقال بشتى أنواعه، حيث لم تنجح هذه الشعبة بالمستوى المطلوب بمنطقة البيض، نظرا لخصوصية هذه المناطق المعروفة بقساوة المناخ ووعورة تضاريسها، وفي هذا السياق تعدت الأستاذ (ب. محمد) مستشار فلاحي بالقطاع الفلاحي بالولاية، بأن شعبة الحمضيات خارج مجال الغراسة والإنتاج وغير موجودة بالولاية بسبب عدة عوامل منها الرياح القوية والصقيع القاسي الذي تشتهر به المنطقة طيلة السنة، حيث تؤثر هذه العوامل بالدرجة الأولى على نمو الحمضيات التي تحتاج إلى الرطوبة ودرجة حرارة معتدلة والتربة الصالحة، علما أن منطقة البيض مشهورة بمناخها القاسي شتاء، لا سيما انتشار طبقات الجليد في فصل الشتاء والتي تؤثر على الكثير من المنتجات الفلاحية، وفي هذه الفترة يكثر إنتاج الحمضيات وجنيها بالولايات الشمالية ويقبل عليها المواطنون بجل مناطق البلاد على غرار البرتقال والليمون وغيرها. وللتذكير فإن الولاية رائدة في شعبة الزيتون وحققت نتائج باهرة في الزيوت والمعسرات، وفي إطار خصوصية المناخ المؤثر على الفلاحة، وأشار في وقت سابق مختص في الأرصاد الجوية السيد (ب. نعيد المجيد) بأن البيض تعد منطقة جد باردة، حيث تصل درجة الحرارة إلى أدنى المستويات تحت الصفر خصوصا في فصل الشتاء الأمر الذي يؤثر على المنتجات الفلاحية وغرامة الأشجار المثمرة بتعدد أنواعها خصوصا الحمضيات وفي ظل غياب الشعبة بالولاية بالرغم من محاولات الكثير من المزارعين والفلاحين ببعض البلديات كبوسمغون والأبيض سيدي الشيخ وبريزينة وأربوات وغيرها، وتحدث الفلاح (م. بوبكر) الذي يعد نموذجيا في غراسة شتى الأشجار المثمرة بمنطقة "الزريبيب" على مساحة حوالي 7هكتارات، حيث أكد بأنه قام بتجارب عديدة لغراسة أشجار الحمضيات مثل البرتقال وغيرها ولكن لم تنجح بسبب العوامل التي ذكرت خصوصا عامل الرياح التي تحتاج لمناطق الجنوبية بالرغم من أنه وفر كل الإمكانات الضرورية، لا سيما بناء حواجز بتجريد النخيل والغصب لتعرف محليا أن هبوب الرياح تؤثر كثيرا على السلالات والثمار في مرحلة ظهوره تجعله ينتثر هنا وهناك، وهذه الانشغالات تحدث عنها معظم الفلاحين والمختصين حيث يعتبرون أن هذه العوامل الطبيعية لها تأثير سلبي على شعبة الحمضيات، لا سيما ارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها حيث تحتاج مناخا معتدلا وعامل احتياج الرياح الذي تتميز به معظم مناطق ولاية البيض على مدار السنة ينعكس ضرره على سقوط الأوراق والأزهار والثمار وتكسير الأغصان وافتلاع الأشجار في المناطق ذات التربة الخفيفة ويزداد ضررها كلما هبت الرياح عقب السقي التي تساهم بقدر كبير في تناثر الثمار، وارتفاع درجة الحرارة كذلك له تأثيرات على غراسة الحمضيات وكذا عامل الرطوبة حسب تصريحات الفلاحين.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

الجلفة

توقّع جني أزيد من 550 ألف قنطار من البطاطا المتأخرة

● تتوقّع المصالح لولاية الجلفة جني 600 .556 ألف قنطار من البطاطا المتأخرة للموسم الفلاحي الجاري 2024/2025 ، حسبما علم من هذه الهيئة.

وأوضح مسؤول القطاع، محمد بن عبد الله بن سالم، أن عملية جني البطاطا المتأخرة التي إنطلقت مع بداية شهر ديسمبر الفارط وتتواصل لنهاية شهر يناير الجاري، قد مسّت إلى حد الآن مساحة تفوق 600 هكتار من إجمالي المساحة المغروسة التي تقدر بـ 1876 هكتار، حيث تم بلوغ إنتاج 166400 قنطار بمعدل (271 قنطار في الهكتار الواحد). وقال ذات المسؤول إن المساحة المغروسة بهذا المنتوج تتمركز بمناطق الإنتاج التي تتواجد بكل من بلديتي حد الصحاري والبيرين المعروفة بهذه الغراسة الإستراتيجية وبمساحات أقل بكل من عين وسارة وعين الإبل والإدريسية. ويعول مع بداية شهر مارس المقبل الإنطلاق في غرس مساحة 5000 هكتار من البطاطا الموسمية وفقا للتعهدات والإلتزامات مع الفلاحين عبر مختلف الفروع التابعة للقطاع، بغية تلبية الطلب على هذه المادة ذات الاستهلاك الواسع وتحقيق الأهداف المرجوة لتعزيز الإنتاجية الوطنية في شعبة البطاطا، وفقا للسيد بن عبد الله. ويذكر أن غرس البطاطا بولاية الجلفة أصبح نموذجا في خارطة الإنتاج الوطني، من خلال التوجه الكبير للفلاحين نحوها وتوسيع مساحاتها وإعتماد نظم السقي الحديثة واكتساب خبرات، بالنظر لإحتكاك فلاحي المنطقة بفلاحين وافدين من ولايات أخرى لهم دراية واسعة بهذه الشعبة، وفقا لذات المسؤول.

(وأج)

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية اخبارية
الصفحة: 09

في ظل توقيف الاستيراد وغلاء الأعلاف وحالة الجفاف

تراجع في إنتاج حليب الأبقار بـ 33 مليون لتر في السنة بوهران

سجلت مديرية المصالح الفلاحية بولاية وهران تراجعا كبيرا في إنتاج حليب الأبقار خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الفارطة وصل إلى 33مليون لتر في السنة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها حالة الجفاف التي تعيشها الجزائر، على غرار علاء الأعلاف مما أجبر بالموالين إلى التخلي عن هذه المهنة...

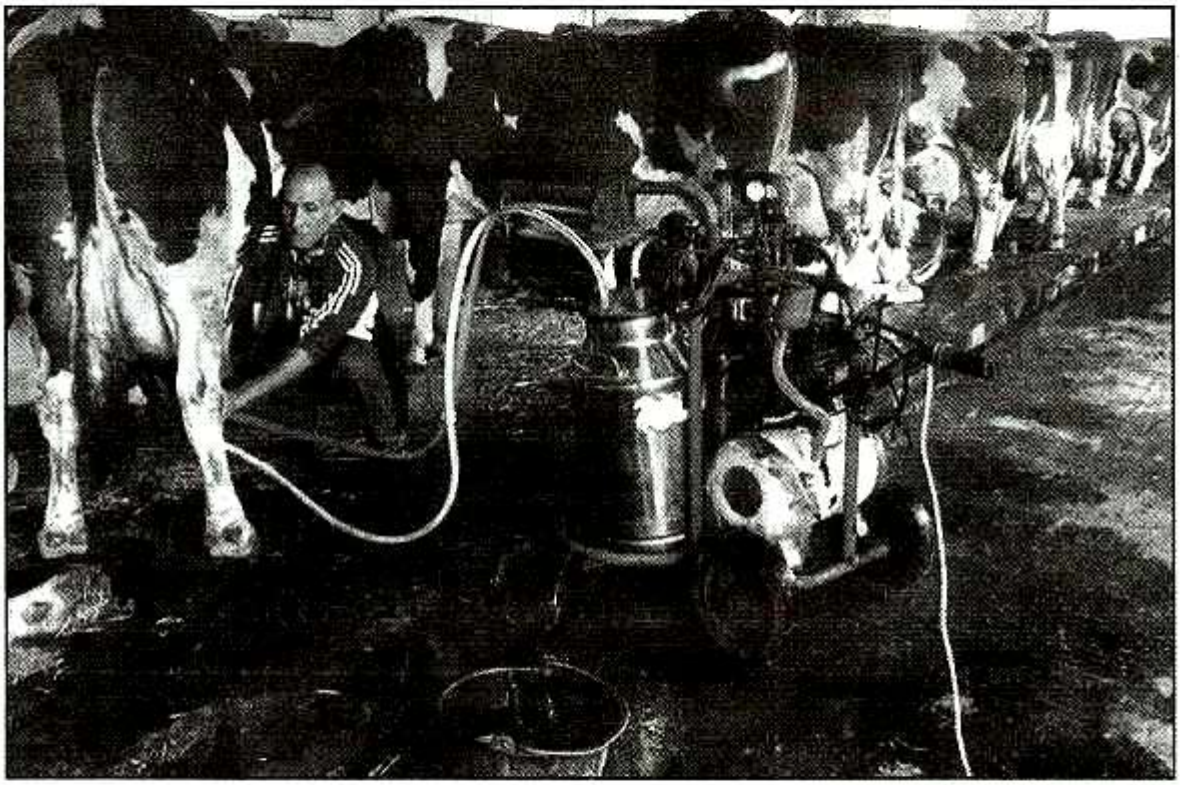

■ م. إيناس

وارجع المكلف بالدراسات بالمديرية الفلاحية، كبير احمد، التراجع هذا مقارنة بالسنة الفارطة وحتى السنوات الماضية حيث كان الإنتاج مهما، إلى الجفاف وغلاء أسعار الأعلاف والأبقار وهو ما أثر على إنتاج وجمع الحليب، يضاف إلى ذلك توقيف استيراد الأبقار الحلوب من الدّول المنتجة، خاصة أن البقرة عمرها يقدّر بـ 9 سنوات تحول إلى الذبح.

وفي ظل عدم وجود تجديد في رؤوس الأبقار الحلوب من الخارج، فقد تسبب ذلك في تراجع الإنتاج حيث يتواجد 9 آلاف رأس بقرة بالولاية يقدّر سعر الواحدة بـ 70مليون سنتيم جعلت المربين يعجزون على شراء بقرة حلوب والرفع من الإنتاج وهو ما أسفر عن تسجيل عجز في إنتاج حليب الأبقار أمام الطلب المتزايد عليه من طرف المواطنين بصفة يومية.

وفي السياق، دعا ذات المتحدّث الجهات الوصية على ضرورة تطوير أنظمة إنتاج الحليب وتنويعها من خلال الاعتماد على مختلف المصادر المتوفّرة محليا، وتنويع أنظمة إنتاج الأعلاف، مع التّأكيد على التّحسين الجيني لنوعية البقر الحلوب في الجزائر.

وحسب رئيس جمعية منتجي الحليب، محمود بن شكور، فإن هناك 3 عوامل أساسية تتحكم في تطوير شعبة الحليب في الجزائر ، وهي زراعة الأعلاف وعصرنة أنماط إنتاج الحليب وتطوير تربية الأبقار الحلوب، إلى جانب وضع حد لمنافسة غبرة الحليب المستوردة.

وأوضح بن شكور أنّه لتربية 250 ألف رأس بقر حلوب، يحتاج المربي إلى 2ر5 مليون طن من الأعلاف ومساحة مسقية تقدّر بـ 62 ألف و500 هكتار في الوقت الذي يطالب فيه مربي الأبقار على أهمية بحث نقاط ضعف هذه الشعبة «الإستراتيجية» قصد معالجتها بشكل مستعجل، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز أدوات الإنتاج من عقار فلاحي، وأعلاف، ومساحات مسقية، إلى جانب التكوين كحلقة «هامة» في دعم قدرات المربين في وقت لم يعد المربين يعتمدون بشكل حصري، كما كان الأمر في السابق على المراعي الطبيعية بسبب تراجع كميات الأمطار نتيجة التغيرات المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على توفر العشب فيما تشهد ولايات غرب الوطن خاصة وهران موجة جفاف حادّة منذ أشهر مما زاد في غبن المربين الابقار.

للإشارة، فقد تم تلقيح العام الفارط 2024 عبر المزارع 8 آلاف رأس بقرة ضد كل الأمراض خاصة داء الحمى المالطية وكذا «بريسلوز»، حسب المتحدث، اللذان يهددان مزارع المربين وإسطبلاتهم، حيث تم أخذ عينات لتحليلها وتشخيصها في المخبر الجهوي لحماية الأبقار من الأمراض الفتّاكة والمعدية.